دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

ماجد مساعد المطيري

ماجد مساعد المطيري
عضو مجلس الأمة ③

يحال إلى لجنة الإسكان والعقار
يوزع على الأعضاء

٢٠٢٣/٧/١٦

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣
في شأن الرعاية السكنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٢٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه نصها كالآتي:

" وعلى أن تبلغ نسبة الاستقطاع الشهري للقرض الإسكاني (٥٪) تحسب على ما تبقي من الراتب الشهري بعد الاستقطاعات ".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣
في شأن الرعاية السكنية

لما كان الدستور قد نص في أحكامه على رعاية الأسرة والاهتمام بها باعتبارها أساس المجتمع، وأسند للمشرع أمانة حفظ كيان الأسرة وحماية الأمومة والطفولة في ظلها، لاسيما أن أهم احتياجات الأسرة التي تحقق الحفاظ على كيانها وتقوى أواصرها هي الرعاية السكنية وعملاً بأحكام هذا الدستور فقد أصدر القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية تلبية لاحتياجات المواطنين.

إلا أن المستجدات الحالية من تضخم اقتصادي وغلاء في الأسعار وما يشهده العالم بأثره من أزمات ماليه واجتماعيه، والتي بلا شك لها الأثر البالغ على معيشة المواطنين و ذلك استلزم منا التدخل لتعديل هذا القانون بما يحقق العدالة الاجتماعية، ونظراً لما يتكبده المواطنين من قروض كبيرة تثقل كاهلهم وتسبب لهم مشاكل جمة تعود سلباً على حياتهم الاجتماعية والأسرية وقد تجاوز إجمالي استقطاعات القروض لبعض المواطنين معظم دخولهم ، وعليه فقد جاء ذلك الاقتراح بتخفيض القسط الإسكاني من (١٠٪) إلى (٥٪) بعد خصم الاستقطاعات (صافي الراتب الشهري) وليس إجمالي الراتب الشهري الموجود في شهادات الراتب الصادرة من جهة عمله.